

Médéa ● Des journées «portes ouvertes» sur les dispositifs de l'emploi seront organisées, durant ce mois d'avril, à travers les différentes structures de la formation professionnelle de la wilaya de Médéa au profit des diplômés. Ces Portes ouvertes visent à informer les diplômés des structures de la formation professionnelle sur les opportunités d'emploi ou de création de microentreprises assurées par les nombreux dispositifs d'emploi mis en place par l'Etat, à l'effet de faciliter l'insertion professionnelle de ces jeunes diplômés et la résorption du chômage.

BRÈVE**Médéa : les éléments
de la Sûreté au secours
d'une malade**

Un geste admirable s'est produit mardi dernier au niveau de la sûreté de la wilaya de Médéa, au moment où nous nous rendions au bureau de la cellule de communication de ce corps constitué, nous avons entendu un appel «radio»

d'un citoyen à la recherche du sang groupage o + pour son épouse très malade. Simultanément, à la suite de cet appel, tous les éléments de la Sûreté (de la police judiciaire et de la brigade de recherche et d'intervention) se sont mobilisés comme un seul homme en se rendant à l'établissement public hospitalier Mohamed-Boudiaf de Médéa pour un don de sang. Voilà un geste qui restera gravé à jamais dans la mémoire de cette paisible famille.

Hamid Sahnoun

Médéa

Portes ouvertes sur les dispositifs de l'emploi

Des journées «Portes ouvertes» sur les dispositifs de l'emploi seront organisées, durant le mois d'avril, à travers les différentes structures de la formation professionnelle de la wilaya de Médéa au profit des diplômés, ont fait savoir des responsables du secteur.

Ces «Portes ouvertes» visent à informer les diplômés des structures de la formation professionnelle sur les opportunités d'emploi ou de création de micro-entreprises assurées par les nombreux dispositifs d'emploi mis en place par l'Etat, à l'ef-

fet de faciliter l'insertion professionnelle de ces jeunes diplômés et la résorption du chômage.

Des séances d'explication et d'orientation seront animées, à l'occasion de ces journées, par les différents partenaires du secteur, à savoir l'Ansej, la Cnac, l'Anem, l'Angem, ainsi que par l'Agence de développement social (ADS), ont fait observé les mêmes sources, précisant que les séances en question vont permettre aux jeunes diplômés de prendre connaissance des opportunités qu'offre chaque disposi-

tif, aussi bien en matière d'emploi que de financement des projets.

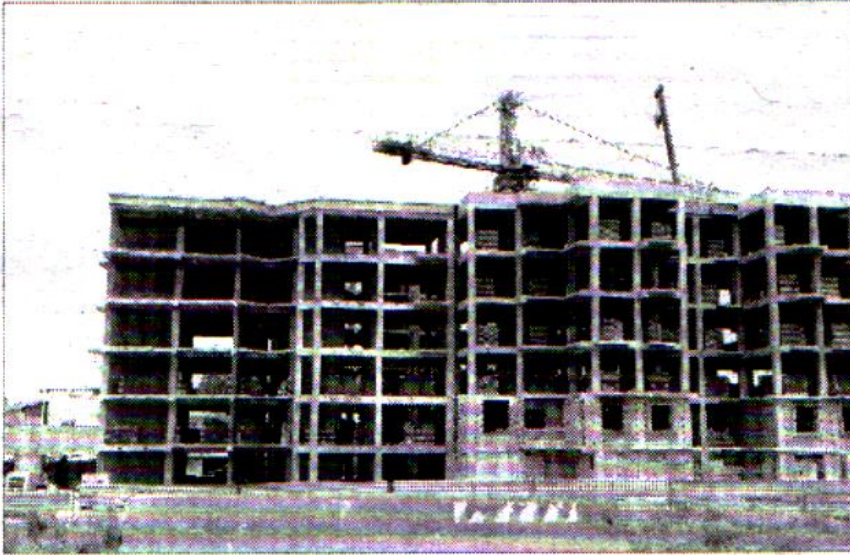
L'objectif assigné à ces journées d'information est d'assurer un accompagnement «*post-formation*» aux diplômés du secteur, en quête d'un débouché professionnel, afin de les aider à intégrer le marché du travail et de contribuer également, à travers les profils proposés, à combler le déficit qu'accusent certains secteurs en matière de main-d'œuvre qualifiée, ont-ajouté les mêmes sources.

Amir T./APS

فيما تعود ملكيته بدرجة كبيرة للخواص أكثر من 1400 طلب سكن معلق بتوفر العقار بسيدي نعمان في المدينة

تسبب نقص العقار ببلدية سيدي نعمان الواقعة على بعد 50 كلم جنوب شرق ولاية المدية، في عرقلة وتيرة إنجاز المساكن الاجتماعية والتساهمية وكذا السكن الترقوي، إذ تعد غالبية الأراضي العقارية تابعة للخواص، الأمر الذي علق ملفات الكثير من المواطنين في الاستفادة من حصص سكنية.

حسام أيمن



سيدي نعمان ذات الطابع الريفي التي يعتمد سكانها البالغ عددهم أكثر من 24 ألف، على الجانب الزراعي بالدرجة الأولى، قادتنا للحديث إلى بعض العائلات التي تشتكي من عدم استفادتهم من المساكن الاجتماعية والتساهمية، على الرغم من أن طلباتهم تعود إلى سنين أو بالأحرى عمرها قارب أو فاق سن أولادهم، وهم في رحلة بحث عن مأوى يغنيهم وينسيهم ضيق مساكنهم التي تضم في بعض الحالات ثلاث عائلات في بيت واحد، الأمر الذي أضحى يشكل أحد أهم انشغالات واهتمامات مواطني المنطقة، والذين في كل مرة يتسائلون عن موعد نهاية هذه المعاناة.

حصة 180 مسكن تعود إلى القرن الماضي

من جهة أخرى، استفسرنا حول هذا المشكل، فأوضحت مصادر محلية، بأن البلدية لم تستقد من حصص المسكن الاجتماعي منذ انطلاقها في الثمانينات، إلا بـ 180 حصة، منها 40 مسكنا اجتماعيا قيد الإنجاز، والتي وصلت به الأشغال إلى ما يقارب 80، في حين

إحصاء المساكن الهشة، وصل ببلدية سيدي نعمان إلى ما يقارب 747 بناية، ويعود سبب انتشارها إلى العشرية السوداء، أين اضطر الكثير من أهالي المداشر والقرى المعزولة هجرتها، والركون إلى مناطق آمنة، وستستفيد المنطقة من حصة السكن التساهمي بـ 100 مسكن في القريب العاجل بعدما تم تعيين أرضية بنائها، مع استفادتهم من مساكن ريفية العام الماضي، مما قلل من هذا المشكل، في حين أن انعدام العقار التابع للدولة علق الكثير من المشاريع على غرار السكن، إلى غاية وجود صيغة جديدة ترضي جميع الأطراف.

أن طلبات المواطنين بلغت 1400 طلب، إذ لم يلب منها سوى 2,85 %، وتعود الأسباب الرئيسية إلى عدم استفادة المنطقة من المساكن الاجتماعية والتساهمية ونقص العقار التابع إلى السلطات المحلية، إن لم نقل انعدامه، إذ إن نسبة الأراضي التابعة للخواص تقدر بـ 93، في حين أن قضية شرائها منهم تستدعي تقويما من أملاك الدولة، والتي حسب تصريح أحد الملاك لا يفي بالغرض.

أكثر من 740 بناية هشة بسبب النزوح الريفي

وبالموازاة مع هذا العائق، فإن

المستفيدون من الإعانات الريفية يحتجون جراء تأخر حصولهم عليها في المدية

احتج العشرات من مواطني منطقة سيدي يوم التابعة لدائرة وامري غرب ولاية المدية، من تأخر الحصول على الإعانة المالية الموجهة للبناء الريفي، وحسب حديث المحتجين إلى "النهار"، فإنهم يجهلون مصير الحصة المتبقية على الرغم من استنفائهم جميع الشروط والقيام بالأشغال، إلا أنهم لم يتحصلوا على الإعانات المالية الأخيرة، على غرار دوار العرابية وسيدي يوم وأولاد جوثة، وأضاف محدثونا، أن بعض المناطق استفادت من ذات الإجراء منذ مدة، وقد خلف هذا التأخر مشاكل للكثير منهم، كون بعضهم يعاني من أزمة سكن وقراكم الديون، وفي ذات السياق، يبقى مشروع الإنارة العمومية يراوح مكانه على الرغم من تنصيب الأعمدة منذ سنوات، ناهيك عن غياب قنوات المياه الصالحة للشرب، مما يضطر السكان إلى الاستعانة بوسائلهم الخاصة لجلب هاته المادة، مع ما يرافق ذلك من متاعب لمعظم العائلات الفقيرة، والتي لا تملك وسيلة ضرورية لنقل الماء من المنبع الوحيد في المنطقة.

وليد.م

أصحاب مدارس السياقة بشلالة العداورة يطالبون بالامتحان في دائرتهم

تتوفر على مظهر تمّ إنجازه حديثا ولم يبق سوى تدشينه، هذا وقد استغرب بعض المتسابقين ممن تحدثوا لـ "الشروق اليومي" تنقل 100 شخص مسافة 27 كلم بدل تنقل شخص واحد (المشرف على الامتحانات) لنفس المسافة نحو مدينتهم مما يوفر عليهم الكثير من المشقة، أملين أن يجد مطلبهم هذا استجابة من المعنيين في القريب العاجل. ■ ب. عبد الرحيم

يكابد أكثر من 100 ممتحن أسبوعيا عناء التنقل من شلالة العداورة نحو مدينة عين بوسيف جنوب شرقي المدينة، لاجتياز أحد الامتحانات الثلاثة المدرجة لنيل رخصة السياقة، حيث يتوزع هذا العدد من المتسابقين على 6 مدارس متواجدة بالدائرة، حيث يجدون بالغ الصعوبة في التنقل ذهابا وإيابا، ما دفع بأصحاب المدارس الست للمطالبة بإجراء الامتحانات في شلالة العداورة، سيما وأنها

اختتام دورة ما بين الأحياء لكرة القدم ببني سليمان

أسدل الستار مساء أول أمس على فعاليات الدورة الرياضية لكرة القدم في طبعتها الرابعة، التي أشرف على تنظيمها شباب بطل دامت مدة شهر، تخليداً لروح أحد الرياضيين السيد مسعودي أحمد، الذي وافته المنية منذ أشهر عن عمر يناهز 25 سنة بسبب مرض عضال، وشارك في الدورة 24 فريقاً من كل بلدية بني سليمان وبوسكن والعمارية، وعرفت توافداً قياسيًّا للجمهور الرياضي، وجمع النهائي بين فريق رفقاء المرحوم وفريق جمعية الأفراح، حيث فاز بالدورة الفريق الأول بهدف مقابل صفر، بحضور السلطات المحلية والأمنية، التي كرمت عائلة المرحوم والفرق المشاركة وسط تنظيم جيد.

■ عيسى ب

تجارة الخفاء... لون متنامي يدرّ الكثير بالمدينة

السلطات تتوعد والتجار الرسميون الخاسر الأكبر



يعيش قطاع التجارة في ولاية المدية منذ سنوات حبيس متغيرات، أثرت سلبا على عملية تنظيم هذه العملية الاقتصادية الهامة، ما جعل منها معادلة صعبة أطرافها وخلف هذا الوضع ظواهر تتراوح بين أسواق فوضوية في تنامي مستمر، وأخرى تدعى بالمنظمة غاب النظام فيها.

وفي هذا الاستطلاع الميداني لـ "الوسط"، برز بالعاصمة التاريخية لبابلك التيطري ذاك التنامي الطفيلي لظاهرة الأسواق الفوضوية، وما غذى هذه الظاهرة هو الإقبال الشديد للمواطنين عليها، وانخراط البطالين وحتى التجار النظاميين فيها نظرا لما تدره من أرباح طائلة على أصحابها.

ولا يجد فريق من باعة الخلسة حرجا من الالتصاق بحيطان بعض المحلات التجارية، وهو وضع يثير الاختناق بسبب كثرة التجار المتجولين الذين يحتلون كل الفضاءات وإن صغرت، لعرض مختلف أنواع البضائع المحلية منها والمستوردة.

ولا يخفي إلياس (34 سنة) الذي وجدناه يبيع أزياء نسوية، أنّ بضاعته "تطير في الهواء" وهو تعبير استخدمه لإظهار رواج بضاعته، ويقول إلياس: "أنا أبيع في هذه الزاوية منذ خمس سنوات، أحقق عائدات محترمة دوريا". الانطباع نفسه وجدناه عند سعيد (41 عاما) الذي خاطبنا بحماس: "كما ترون، نحن نبيع كل ما يهّم المستهلكين، نتكيف مع الظروف والمواسم، بدأت ببيع ثياب الأطفال تبعا لاقتراب مناسبة عيد الفطر، نحن نقترح ما يريده مواطنونا بأثمان جد معقولة".

بدوره، يفيد رياض وهو بائع متجول تخصص منذ عدة سنوات في بيع المواد الغذائية على طاولة صنعها بيديه: "أنا استرزق وأصرف على عائلتي الصغيرة المتكونة من أربعة أشخاص"، معترفا أنّ التجارة التي يمارسها غير قانونية، لكنه يردف: "ماذا عساني أن أفعل، أنا بطل مجرد من أي مصدر آخر للرزق".

من ناحيتهم، ذهب قطاع من المستهلكين إلى كونهم وجدوا ضالتهم في تجارة الخلسة تبعا لـ "تنوع سلعها وانخفاض أسعارها"، حيث يقول فتحي: "أتردد على هذه الأماكن لكوني أجد على الدوام ما أبحث عنه، ولا أعطي أهمية لما يقال عن نوعية المواد المعروضة".

وبعلق حسان (44 عائلة) وهو رب عائلة: "أنا من زبائن باعة الخلسة، آتي إلى هنا كل أسبوع لاقتناء ما أبحث عنه وبأسعار منخفضة كثيرا عما هو معتمد في المتاجر الرسمية، لست وحدي من يفعل هذا ففئة غير محدودة من الموظفين محدودي الدخل يأتون إلى هنا، وهم يمنون النفس بفرص نادرة حتى وإن كانت بعض البضائع المسوّقة من نوعية مشبوهة".

لكن هذا الرأي لا يتقاسمه مستهلكون آخرون وكذا متابعون، على خلفية تحفظهم بشأن نظافة وجودة المواد المسوّقة، وهو ما جعل أنيس يشدد على أنه يفضل الشراء من المحلات حتى وإن كلفه الأمر دفع الكثير من المال، ويبيدي سليم انزعاجا من أن بعض مواطنيه يخاطرون بحياتهم لقاء الاقتصاد في المصاريف، غير واعين بالمخاطر الناجمة عن قلة النظافة وصحة المواد التي يشترونها لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمصبرات والأجبان والحلويات التي تبقى معروضة طول النهار تحت أشعة الشمس.

وبلهجة فيها كثير من التبرّم والاستياء، يشير التاجر "بشير" الذي ينشط في الجوار، إلى أنه يعتبر نفسه رفقة المئات من التجار "الشرعيين" بمثابة ضحايا لـ "باعة الخلسة"، طالما أنّ هؤلاء من خلال إقدامهم على بيع نفس المنتجات المتواجدة بالمحلات التجارية وبأسعار رخيصة، يقطعون أرزاق أصحاب المحلات، خصوصا مع (احتلالهم) بشكل غير مشروع لمساحات شاسعة من الأرصفة والأماكن الإستراتيجية لاسيما خلال شهر الصوم الذي يرتفع فيه الاستهلاك بشكل كبير، متجاهلين الضرر الذي يتسببون فيه بالنسبة للتجار الشرعيين والاقتصاد المحلي.

إلى أين...؟

و خلال تجوالنا في أرجاء ولاية المدية وفي المدن الكبرى كدائرة قصر البخاري ودائرة البرواقية وبني سليمان وتابلاط، وجدنا أنه رغم تعليمات الوزير الأول منذ أشهر بالقضاء على الأسواق الموازية، إلا أنّ الواقع يشهد بالعكس، فالأسواق المتوازية في تنامي مستمر وحتى أماكن التجارة الفوضوية لازالت لتبقى دار لقمان على حالها، في حين تبقى السلطات عاجزة عن تطبيق القانون رغم تجاوب بعض الباعة في مدن أخرى بكل هدوء خلال الحملة التي قادتها الولاية منذ شهرين. وحسب مصادر "الوسط"، فالتجارة الفوضوية تدر أرباحا طائلة وأصبحت تسيل لعاب الكثيرين، فحوالي 40 بالمئة من الباعة موظفين في قطاعات إدارية وتجار نظاميون وحتى مقاولون، وفي حديث خصنا به الشاب محمد وهو عامل لأحد التجار في طاولة ملابس بوسط مدينة المدية، قال إن أرباحه اليومية تصل إلى 5000 دج، فيما يرى بعض أصحاب السجلات التجارية في هذا قمعا لحقهم وتجاوزا لحقوقهم، ولهذا لجأ بعضهم إن لم نقل أغلبهم إلى البحث عن بطلين لممارستها، لتتحول الفوضى إلى شبكة منظمة يديرها أصحاب المال في الخفاء، إضافة إلى ورشات ومصانع بأكملها تختفي خلف مساكن بعيدا عن مقتشي التجارة ومفتشي الضرائب.

نوع صعب التعقب؟

والغريب في الأمر أنّ تجارة الخلسة لم تكتف بوضع مواد تباع على الرصيف، بل طالت صناعة الأحذية التي شهدت مؤخرا ازدهارا غير مسبوق في الولاية المدية، بعد أن أفل نجمها في وقت سابق، يجاهر بها في كثير من الأحيان بعض التجار الانتهازيين من أصحاب الملايير، وذلك باستعمال كل السبل وواجهات سكنية وتوظيفهم لأناس بسطاء مغلوبون عن أمرهم، همهم الوحيد كسب لقمة العيش مما شجع جشعهم.

يحدث هذا في حين أكد بعض التجار النظاميين لمندوب "الوسط"، أن المفتشين كثيرا ما ينهالون عليهم بالغرامات الخيالية والمتابعات القضائية لأمر بسيطة، كل هذا نقلته "الوسط" إلى مصالح بن بادة بالمدية، وفي هذا الصدد تشير مديرة التجارة لولاية المدية في حوارها مع مندوب "الوسط" أن واقع التجارة في ولاية المدية حاله كحال باقي ولايات الوطن وهناك حالات سهلة التكيف، مثلما توجد حالات تستدعي المتابعة القضائية.

وأضافت محدثتنا أنّ مديرية التجارة لا تتعامل مع الفوضويين بل تتعامل مع النظاميين، من خلال توعيتهم في المرحلة الأولى ثم تطبيق القوانين في حالة الإخلال بها بمتابعاتهم قضائيا، وأشارت إلى أن إدارتها ليست قمعية كما يقول بعض التجار، لأن استهتار بعضهم يستدعي تطبيق القانون عليهم. وعن انتشار الأسواق الفوضوية أكدت مديرة التجارة لولاية المدية أن القضاء عليها هو مسألة وقت فقط، لأنّ بعض المشاكل ساهمت في عرقلة هذا الترحيل وأهمها غياب الربط بالكهرباء للكثير من أماكن التجارة، وأشارت إلى أنّ مصالحها أحصت جميع التجار وحددت أماكن لهم، ومن الممكن أن يتم ترحيلهم في آجال قريبة جدا، واعتبرت أن ما يقوم به البعض في أنشطة تجارية غير مقننة هو احتيال على المواطن وإفساد للاقتصاد الوطني.

وتوعدت مديرة التجارة باستخدام كل السبل لمحاربة ممارسي الخلسة في إطار القانون، وفي ردها عن تساؤل النشاطات التجارية الضخمة غير النظامية التي تشهدها الولاية، شددت مديرة التجارة لولاية المدية على ضرورة تبليغ المواطنين عنها، وأكدت أن مصالحها دائمة البحث عنها لكن حسبها هناك مشاكل تصاحب عمل المفتشين، إذ أنّ البعض يمارسون النشاطات داخل منازلهم الشيء الذي يمنع دخولها بقوة القانون، وهو ما يحد من القدرة على متابعتها وغياب قانون في مثل هذه الحالات، وأشارت إلى أن مصالحها كثيرا ما تحاول كشفها وغالبا ما تنجح في ذلك.

إنشاء مخبر لمعينة نوعية السلع

وعن النوعية الرديئة للسلع التي أغرقت بها أسواق ولاية المدية وباقي الولايات الأخرى، أفيد أنّ وزارة التجارة بصدد إنشاء مخبر وطني لكشف ومعينة السلع من حيث الجودة لقمع المغشوشة منها والمقلدة، وأكدت مصادرنا أن مراحل قمع الغش في الجزائر بدأت من المواد الغذائية وتتعدى إلى مواد التجميل وسيشمل الإجراء سائر المنتجات الاستهلاكية الأخرى.

امعمر لعروسي

البرواقية جرح رضيع و5 أشخاص في انحراف سيارة

أسفر انحراف سيارة أمس بالمكان المسمى «زيباك» على مستوى الطريق الوطني رقم 1 ببلدية البرواقية ، عن إصابة ستة أشخاص بإصابات مختلفة بينهم رضيع عمره سنة واحدة ، الضحايا أسعفوا ونقلوا من طرف أعوان الحماية المدنية لدائرة البرواقية إلى المستشفى المدني لذات الدائرة. إلى ذلك، أنقذ أعوان الحماية المدنية لدائرة عين بوسيف مساء أمس عجل سقط داخل بئر بالمكان المسمى عين الباردة ببلدية عين بوسيف، ودامت مدة عملية انتشاله ساعة ونصف من الزمن.

م. لعروسي

تحول لشبه مفرغة عمومية مصالح النظافة غائبة بحي "الريشبة" بالمدينة

السكان يبدون استياءهم تجاه الوضع الذي جلب الأمراض والأوبئة وقضى على النظر الجمالي للحي العريق في المدينة. وعليه يرفع سكان حي "الريشبة" مطالبهم للسلطات المحلية المتمثلة في التدخل السريع والعاجل، من أجل وضع حد لتفاقم الظاهرة التي أزقت حياتهم وجعلتهم يعيشون في تخوف دائم على أنفسهم وأولادهم من احتمال إصابتهم بأمراض وبائية خطيرة، وقد طالبوا بضبط مهام عمال النظافة، واستعمال الصرامة معهم حتى يقوموا برفع النفايات في وقتها نظرا للكثافة السكانية التي يشهدها الحي وكثرة التجار من أجل ضمان نظافة الحي وسلامة السكان.

موزاوي بلال

● يطالب سكان حي "الريشبة" بالمدينة، من السلطات الوصية التدخل العاجل لوضع حد لمشكل انتشار النفايات التي غزت المنطقة بشكل رهيب وحولتها إلى شبه مفرغة عمومية، الأمر الذي يُعَرِّض صحة السكان خاصة الأطفال للإصابة بأمراض خطيرة، ويعود السبب حسب ما صرَّح به السكان لـ "وقت الجزائر" لتهاون عمال النظافة في القيام بمهامهم على أكمل وجه، حيث لا يأتون لرفع القمامة بشكل منظم، وعندما يأتون يكون الحي قد غرق في أكوام من النفايات التي شوَّهت المنظر الحضاري له، ناهيك عن الروائح الكريهة المنبعثة التي تحبس الأنفاس، زيادة على أن الوضع سمح بجلب الحيوانات الضالة وتجمع الحشرات الضارة، وهو ما جعل

كثرة الشكاوى والسلطات لم تحرك ساكنا الكلاب الضالة تحرم المواطنين من التجول في المدينة

● أبدى العديد من سكان بلدية المدينة، تخوفهم على صحة أبنائهم من التعرض لعضات الكلاب الضالة التي باتت تتجول بكل حرية خاصة خلال الفترة الصباحية والمسائية، في وقت لم تتحرك السلطات المحلية لإيجاد حل للمشكل بالرغم من نداءات المواطنين المتكررة.

وفي جولة استطلاعية لـ"وقت الجزائر" قادتنا إلى بلدية المدينة، بدا لنا أن ظاهرة الكلاب الضالة أصبحت تهدد سلامة المواطنين عامة وكذا الأطفال والنساء خاصة عبر مختلف أحياء البلدية ما يتطلب من السلطات المعنية بالأمر اتخاذ التدابير والإجراءات الميدانية من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي أصبحت تُشكل خطرا حقيقيا على الجميع. وفي هذا الإطار، عبّر لنا العديد من المواطنين عن استيائهم

جراء الانتشار الكبير للكلاب الضالة التي أصبحت تحرمهم من التجول بحرية خاصة خلال الليل وأثناء الصباح الباكر، خاصة أن العديد من السكان يخرجوا من بيوتهم قبل شروق الشمس قصد الالتحاق بالعمل ولأداء صلاة الفجر، الأمر الذي يجعلهم يحسبون لها ألف حساب لتفادي مواجهة الكلاب الضالة.

وأكد لنا القاطنون أن التلاميذ أصبحوا يتخوفون من الالتحاق بمقاعد الدراسة بمفردهم بسبب الكلاب الضالة، وفي هذا الصدد قالت إحدى الأمهات إنها "مُضطرة لمرافقة ابننتيها، للذهاب إلى الابتدائية" التي تبعد عن الحي بأكثر من كيلومتر، وواجهت إحدى فتيات الحي أحد الكلاب الضالة ولولا تدخل أحد شيوخ المنطقة لإنقاذها لوقعت الكارثة.

موزاوي بلال

ضبط بحوزتهم على أسلحة بيضاء وسيوف

توقيف مروجي المخدرات والمحرضين على الفسق الفسق بالمدينة

تمكنت قوات الشرطة بالمدينة من الإطاحة بمجموعة أشرار كانت تستغل أحد المحلات التجارية المهجورة الواقع بحي باب الأقواس وسط مدينة المدية لممارسة الرذيلة وتعاطي الكحول.

تلقت مصالح الشرطة القضائية بأمن ولاية المدية معلومات مفادها، توافد مجموعة من الشباب المنحرف رفقة فتيات يوميا، وفي ساعات متأخرة من الليل إلى محل تجاري مهجور من أجل تعاطي الكحول وممارسة الرذيلة، فورها قامت قوات الشرطة بوضع المحل تحت الرقابة العينية ونصب كمين محكم قصد الإطاحة بالمشتبه فيهم في حالة تلبس داخل الوكر، وبعد مدة زمنية من ولوج المشتبه فيهم إلى المحل سارعت قوات الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية الأولى لتطويق المكان بإحكام لمنع فرار المتورطين، ليتم الدخول إلى الوكر بموجب إذن

بالتفتيش من طرف السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة المدية. وبالرغم من تعنت المشتبهين فيهم ورفضهم فتح الباب إلا أن قوات الشرطة تمكنوا من دخول الوكر بعد أن قامت إحدى الفتيات اللواتي كانت بالداخل من فتح الباب لهم. أين تم ضبط المشتبه فيهم في حالة تلبس بالجرم، ويتعلق الأمر بفتاتين يتراوح سنهما ما بين 19 و 22 سنة تنحدران من إحدى المدن المجاورة لمدينة المدية، وثلاثة شبان من بينهم شاذ جنسيا شقيق المتورطتين، وتراوح أعمارهم ما بين 18 و 35 سنة. مسبوقين قضائيا، وبعد تفتيش الوكر تم العثور على أسلحة بيضاء محظورة من بينها 03 سيوف، 05 سكاكين من الحجم الكبير، سلاح صيد بحري من الصنف السادس، 07 قارورات خمر، الواقيات الذكرية غير مستعملة، حبوب منع

الحمل ومبلغ مالي تم العثور عليه لدى الفتاتين وهي متحصلات الدعارة، تم اقتياد المشتبه فيهم لاستكمال التحقيق، أين اعترفت الفتاتان بممارستهما وامتهانهما للدعارة، إلا أن المشتبه فيهم الرجال فندوا اتخاذ المحل لممارسة الدعارة إلا أن الأدلة والقرائن التي تم العثور عليها بمسرح الجريمة تثبت عكس ذلك وتؤكد الفعل المنسوب لهم.

تم تقديم الأطراف أمام السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة المدية الذي أمر بإيداع جميع المتورطين الحبس المؤقت من أجل قضيتين، الأولى إنشاء وكر للدعارة والفسق وفساد الأخلاق، والقضية الثانية حيازة أسلحة بيضاء محظورة دون مبرر شرعي ودون رخصة.

بلال موزاوي

قاطنو 190 سkena تساهميا بقصر البخاري يحتجون

توزيع شقق على مستفيديها دون إنهاء أشغالها



احتج العشرات من المواطنين المستفيدين من السكنات التساهمية الـ190 سkena ببلدية قصر البخاري 64 كلم جنوب المدينة، وحسب المعلومات المستقاة من عين المكان فإن المحتجين قاموا بغلق الطريق البلدي الواصل بين مدخلي المدينة الشمالي والجنوبي، كما تجمهروا أمام مقر الدائرة، تعبيرا عن معاناتهم اليومية لمدة تزيد عن 13 عاما أي منذ تسلم سكاناتهم من وكالة عدل سنة 1999، والتي تفتقر إلى أدنى ضروريات السكنات العصرية، كشبكات الصرف الصحي والربط الكهربائي والمياه الصالحة للشرب وغاز المدينة. ■ ع. عليلات

وجه المحتجون أصابع الاتهام إلى وكالة عدل المتسببة في تراكم المشاكل التي أصبحت تنغص حياتهم اليومية، رغم العقد المبرم بين الجهة الوصية والمستفيدين، فيما يخص توفير المرافق الضرورية للسكنات وقبل تسليمهم لمفاتيحها.

وحسب ذات المصدر فإن وكالة عدل تحتج هي الأخرى بتبني وزارة السكن ربط سكناتهم بهذه المرافق الضرورية، والأغرب من هذا أن سكناتهم غير

مطابقة تماما لشروط البناء المعمول بها، كما أن نسبة كبيرة منها غير مكتملة البناء منذ تسليمها، كانهدام الأبواب والنوافذ إضافة إلى بعض الجدران الداخلية، رغم أن هذا المشروع سبق وأن أوكلت مهام إنجازه إلى 20 مقاولا، انسحب جلهم حيث لم يبق سوى ستة مقاولين، الشيء الذي حال دون إنهاء المشروع، مع عدم استفادة المعنيين من سكناتهم كاملة غير منقوصة في جانب إكمال الرتوشات الأخيرة، في ظل توقف المراقبة التقنية عام 2004،

كالدعارة واستهلاك وترويج المخدرات، لذا يطالب المحتجون المسؤولين المعنيين بالعملية التدخل الفوري لإنهاء مظاهر المأساة التي يعيشون لأكثر من 13 عاما، وهذا بتوفير المرافق الضرورية المنعدمة والتهيئة الصحية، مهددين بالعودة إلى الاحتجاج في حال عدم تلبية مطالبهم التي يرونها مشروعة بنسبة 100 في 100.

والتوزيع العشوائي للسكنات دون الحصول على شهادات رسمية تثبت ذلك، وحسب مصدرنا فإن المستفيد منهم دفع مبلغ 100 مليون سنتيم، ما يتنافى والعقد المبرم مع وكالة عدل، ويبدو أن القطرة التي أفاضت كأس هؤلاء الغاضبين، تحول العديد من السكنات غير المكتملة الإنجاز إلى أوكار لممارسة مختلف الرذائل

المدينة

10 سنوات سجنا لمروج مخدرات

قضت مؤخرا محكمة المدينة بعقوبة عشر سنوات سجنا نافذا، في حق المتهم (م - م 25 سنة) المنحدر من مدينة عاصمة الولاية المدنية والمسبوق قضائيا، وذلك بتهمته ترويج المخدرات و المتاجرة بها تعود القضية الى الأسابيع الماضية أين تمكنت مصالح الأمن بالمدينة بعد أمر من وكيل الجمهورية المساعد من إلقاء القبض على المتهم وهو في حالة تلبس، على إثر معلومات مؤكدة تفيد بتحركات البارون الناشط المتاجر بالسموم القاتلة أين تم اكتشاف كمية منها مخبأة بإحكام داخل علبة سجاير من نوع (قولوان)، وتحتوى على كيف معالج قدر بأزيد من 39 غراما، وهذا بحي العنصر بالمدينة، وحسب مصادر (أخبار اليوم) فإن هذه السموم كانت بصدد ترويجها في وسط شباب المنطقة وبعد القبض عليه وتحويله الى التحقيق اعترف بالتهمة المنسوبة إليه، وعليه أدين بعقوبة عشر سنوات سجنا نافذا.